

الشرعية الدولية والدور السوري في لبنان

بيار عطا الله - باريس ٩/٧/٢٠٠١

كلما تجرأ احد القادة اللبنانيين على الدعوة الى تصحيح العلاقات السورية - اللبنانية او حتى تنفيذ اتفاق الطائف ثارت تائرة سوريا والمدافعين عنها، وعمدوا الى استخدام كل مصطلحات الكلام والتهديد والوعيد من اجل مواجهة الباحثين عن حل لمعضلة العلاقة السورية - اللبنانية غير المتكافئة. علما ان الدعوة الى بناء علاقة سورية - لبنانية حقيقية وأستعادة استقلال لبنان وسيادته لا تختصر في اتفاق الطائف الذي سلم لبنان على طبق من فضة الى سوريا، والتي تتكررت له عمليا منذ ايلول ١٩٩٢ تاريخ تنفيذ اعادة الانتشار السوري في اتجاه البقاع وانتهاء بمواقف القادة السوريين الاخيرة. لذلك يبدو من الاهمية بمكان العودة الى قرارات المجتمع الدولي التي صدرت تباعا، ومنذ ان دخلت القوات السورية الى لبنان وتناولت مسائل السيادة والاستقلال التي لا تخضع لا تخضع لأحكام اتفاق الطائف ولا غيره من المعاهدات بل للقانون الدولي ومعاييره الصارمة والتي تحدد شروط سيادة كل دولة على اراضيها وآليات الاستقلال الذي تناقض حتما مع الوضع القائم في لبنان.

يستخدم القرار ٥٢٠ الصادر عن مجلس الامن دائما وثيقة للمطالبة بأنسحاب الجيش السوري، لكن هذا القرار لا يشكل الا مفصلا من سلسلة طويلة من القرارات التي صدرت منذ سنة ١٩٧٨ والتي تدعو جميعا الى احترام سيادة ولبنان واستقلاله وجلاء كل الجيوش الاجنبية عن ارضه ونشر الجيش اللبناني واحدا لا شريك له. بدائية كان القرار ٤٣٦ الصادر عن مجلس الامن سنة ١٩٧٨ والذي دعا الى وقف اطلاق النار بين القوات السورية والمقاتلين اللبنانيين اثر احداث الفياضية بين الجيشين اللبناني والسوري. واخيرا لا اخرا كانت الوثيقة - البيان الذي وقعه ٦٢ نائبا فرنسيا في شباط الفائت وتضمن الدعوة الى انسحاب الجيش السوري من لبنان. جملة ملاحظات على هذه القرارات في الجدول القائم بين سوريا واللبنانيين المطالبين بتصحيح العلاقات بين البلدين او بالسيادة والاستقلال:

اولا: تحمل هذه القرارات في معانيها وحيثياتها تفاصيل الحرب على لبنان وفيه، فقد بدأت من الدعوة الى وقف اطلاق النار بين القوات السورية والمليشيات اللبنانية (القرار ٤٣٦ وفي ذلك اعتراف - مستند دولي الى ان القوات السورية انخرطت في القتال مع اللبنانيين او فئة منهم على ارض لبنانية لا سورية وتاليا ليست عامل استقرار او تهدئة كما تؤكد الرواية الرسمية السورية . علما ان الرئيس الراحل الياس سركيس كان قد سبق له وان طالب بتنظيم وجود القوات السورية او كما كانت تسمى قوات الردع العربية وهدد الاستقالة في حمأة "حرب المئة يوم" في بيروت الشرقية وضواحيها، مما ادى الى انسحاب القوات السورية انذاك من الاشرافية والكرنتينا واستبدالهم بقوات سعودية .

ثانيا : تدرج الموقف الدولي تدريجا من القرارين ٤٣٦ و ٥٢٠ الصادرين عن الامم المتحدة والداعين الى سيادة لبنان واستقلاله في حدوده المعترف بها دوليا ونشر الجيش اللبناني على كامل الاراضي اللبنانية، الى جملة قرارات صدرت عن اكبر المحافل الدولية مثل الكرسي الرسولي، الرئاسة الفرنسية، مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين الى البرلمان الاوروبي ومن ثم الى البرلمان الفرنسي وتناولت المسألة اللبنانية في تفاصيل دقيقة مثل المعتقلين في سوريا او حقوق الانسان والمصالحة الوطنية .

ثالثا : ترتبط جملة هذه الاتفاقات بين سنة ١٩٩٠ وبعد ايلول ١٩٩٢ (تاريخ اعادة انتشار القوات السورية نحو البقاع) وصولا الى سنة ١٩٩٣ بالاصرار على تطبيق اتفاق الطائف والبنود المتعلقة بالسيادة والاستقلال والوفاق الوطني ولاحقا بعد ١٩٩٤ اطلاق السجناء وعودة المنفيين والمبعدين واحترام حقوق الانسان . الى درجة اصبح معها الحديث عن تطبيق اتفاق الطائف لازمة في القرارات الدولية عن لبنان في تلك السنوات .

رابعا : اعتبارا من سنة ١٩٩٧ ومع صدور قرار البرلمان الاوروبي الداعي الى اطلاق المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، توقف الكلام عن تطبيق اتفاق الطائف وحل مكانه الكلام مباشرة عن انسحاب الجيش السوري بدرجات مختلفة، وذهب النواب الاميركيون الصيف الفائت الى اطلاق كلمة "تحرير لبنان من الاحتلال السوري" في حين أستعمل النواب الفرنسيون في شباط الفائت تعبير "الجيش السوري الذي يحتل بلد الارز" دون ذكر انفلق الطائف من قريب او بعيد بل استبدلوه بالقرار ٥٢٠ مباشرة.

خامسا : تطور موقف هذه القرارات من المطالبة بنشر قوات دولية او متعددة الجنسية في لبنان (مجلس الشيوخ الاميركي) الى التشديد على اهمية نشر الجيش اللبناني واحدا لا شريك له.

سادسا : تركيز اكثر هذه القرارات او البيانات منذ ١٩٩٠ على الحاجة الى اجراء انتخابات حرة كتعبير عن سيادة لبنان واستقلاله وقدرته على ادارة شؤونه.
ما هي هذه القرارات او ما اهمها :

القرار ٤٣٦ :

اندلعت في شباط ١٩٧٨ اشتباكات عنيفة بين الجيش اللبناني والجيش السوري في منطقة الفياضية وما لبثت ان توسعت لتشمل كل المناطق التي كان ينتشر فيها مسلحو "الجهة اللبنانية"، الذين قاموا بمساندة الجيش المشتبك مع السوريين في الفياضية وعلى امتداد محاور منطقة عين الرمانة - الشياح وصولا الى حدث في بعدا.
انفجر القتال مرة جديدة بين في تشرين الاول من تلك السنة في ما سمي "حرب المئة يوم" وتعرضت المناطق الشرقية لقصف مدفعي وصاروخي عنيف وسقط مئات الضحايا مما دفع مجلس الامن الى الاجتماع وأصدر القرار ٤٣٦، الذي دعا وللمرة الاولى الى وقف اطلاق النار بين الأحزاب اللبنانية والقوات السورية ونص على الآتي :

"يناشد كل المتورطين في النزاع في لبنان ان يضعوا حدا لأعمال العنف وان يتقيدوا بدقة بوقف اطلاق نار فوري وفعال وبوقف اعمال العنف حتى يفسح المجال لاستعادة السلام والمصالحة الداخلية، على اساس المحافظة على وحدة لبنان وسلامة اراضيه واستقلاله وسيادته الوطنية (...)" .

وناشد القرار "جميع المتورطين في النزاع السماح لوحدها من لجنة الصليب الاحمر العلمية بالدخول الى منطقة النزاع لاجلاء الجرحى وتأمين مساعدة انسانية". ودعم القرار الامين العام للامم المتحدة في جهوده للتوصل الى وقف اطلاق نار ثابت ودعاه الى مواصلتها(...)" .

القرار ٥٢٠

اجتمع مجلس الامن الدولي في ١٧ ايلول ١٩٨٢ اثر اغتيال الرئيس بشير الجميل واصدر بيانا من مقدمة وسبع نقاط تصمنت ادانة كل اشكال العنف وخصوصا الاسرائيلي في تلك المرحلة والتذكير بضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله وأنسحاب كل الجيوش الأجنبية من اراضيه

ولكن قبل صدور القرار ٥٢٠ بأيام كان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران قد أعلن في السادس من ايلول ١٩٨٢ في مؤتمر صحافي في قصر الاليزيه, "ان هناك ثلاث جيوش تحتل لبنان, السوريين والفلسطينيين والاسرائيليين (...)" .

البرلمان الاوروبي والاميركيون

بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠ صدرت العشرات من التصريحات والمواقف عن الوضع في لبنان, كان ابرزها تلك التي صدرت عن الجامعة العربية واللجنة الثلاثية التي تشكلت بهدف التوصل الى حل للمسألة اللبنانية, لكن كل هذه الجهود أبطت او جرى احباطها لصالح اتفاق الطائف الذي اودى بلبنان تدريجا الى الوضع الذي يعاني منه اليوم وهكذا تغير منحى القرارات الدولية اعتبارا من ١٩٩٠ , مع المزيد من الأهتمام الاوروبي والاميركي بالشأن اللبناني ومسألة السيادة التي لم تعد حكرا على الامم المتحدة, وهكذا دعا البرلمان الاوروبي في ١٣ حزيران ١٩٩٢ الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان , وحض المجتمع الدولي على المساعدة في ضمان اجراءات انتخابات حرة . واعلن البرلمان "انه ينبغي ارسال فريق من المراقبين الدوليين الى لبنان للاشراف على الانتخابات" وندد بغياب "اهتمام المجتمع الدولي بالقضية اللبنانية ومعاناة شعب استفذته تماما ١٥ سنة من الحرب (...)" .

وتبعه في الرابع من تموز ١٩٩٢ مجلس الشيوخ الاميركي الذي اقر مشروع توصية تقدم بها زعيما الاكثرية الديموقراطية في مجلس الشيوخ جورج ميتشيل, والاقلية الجمهورية (انذاك) السناتور بوب دول وفيها: "ان سوريا تتمتع بنفوذ غير ضروري على الحكومة اللبنانية وتحفظ بنحو ٤٠ الف جندي سوري في لبنان . وان اجراء انتخابات حرة وعادلة في لبنان غير ممكن في الحقيقة في مناطق ذات سيطرة عسكرية سورية علما ان اتفاق الطائف ينص على ان يسحب السوريون قواتهم الى مشارف البقاع في ايلول ١٩٩٢ (...)" . ودعا اعضاء مجلس الشيوخ سوريا الى سحب قواتها من لبنان الى البقاع تمهيدا لأنسحابها الكامل من لبنان, والى اعداد بدائل معقولة فورا لحفظ الامن في بيروت بعد انسحاب القوات السورية مثل انشاء حضور للامم المتحدة او قوة متعددة الجنسية اذا لزم الامر .

الانسحاب بالحاح

وعاد مجلس الشيوخ الاميركي مرة جديدة الى الشأن اللبناني في ٢٢ - ٥ - ١٩٩٣ عندما طلب من الرئيس بيل كلينتون الضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان والتزام ما نص عليه اتفاق الطائف. وعاد واصدر مجلس الشيوخ القرار الآتي بالاجماع في ٣-٧-١٩٩٣:

"يشجع مجلس الشيوخ الاميركي الحكومة اللبنانية وسوريا على الاستمرار في محادثات السلام (...). ويدعم سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه، ويعتبر ان اخفاق السوريين في الانسحاب الى البقاع في ايلول ١٩٩٢ مخالفة تتناقض مع بنود اتفاق الطائف وأسسها، وهو يلح على سوريا كي تسحب قواتها الى البقاع فوراً. كما يطلب من لبنان وسوريا عقد اتفاق سريع على جدول زمني لأنسحاب القوات السورية بما فيها القوى العسكرية، الاستخباراتية والامنية من لبنان. ويدعو المجلس الرئيس كلينتون الى وقف أي مساعدة اميركية في المستقبل لسوريا حتى تسحب جيشها من لبنان. ودعوة وزير المال الاميركي والبنك الدولي الى التصويت ضد أي قروض او مساعدات لسوريا حتى تسحب قواتها من لبنان. الدعوة الى نزع سلاح حزب الله والميليشيات. واعتبار الانتخابات النيابية التي جرت في لبنان (دورة ١٩٩٢) غير نزيهة ولا تعكس نتائجها التمثيل الحقيقي والكامل لجميع القوى السياسية".

"الاونيسكو" أيضا

اعلن المدير العام السابق لمنظمة "الاونيسكو" فيديريكو مايور في ٥-٧-١٩٩٥ ان على لبنان القيام بالمزيد من الخطوات على طريق استعادة هويته الكاملة، وقال حرفياً: "اتطلع الى رؤية ارز لبنان حراً ومتحرراً من اغصان ليست له (...)".

وفي ٦-١٢-١٩٩٥ خلص فريق عمل "المجمع من أجل لبنان" (السينودس) الكاثوليكي المنعقد في روما الى جملة قرارات دينية ووطنية منها: تنفيذ اتفاق الطائف تنفيذا كاملاً بما فيها اعادة الانتشار السوري، وتنفيذ كل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بلبنان، الى اطلاق كل المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين والمنفيين ...

١٥ - ١٢ - ١٩٩٥ دعا النداء الاخير للسينودس الى: "جلاء القوات السورية عن لبنان وانتشار الجيش اللبناني على الاراضي اللبنانية وانسحاب الاحتلال الاسرائيلي"، وحض النداء على احترام حقوق الانسان وطلب وقف التوقيفات التعسفية واعمال التعذيب وتحرير من سجنوا لاسباب سياسية وان يمكن المبعدون من العودة الى لبنان.

٢٩ - ٢ - ١٩٩٦ ناشد الاساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة الاميركية الادارة الاميركية "معارضة أي محاولة ترمي الى التضحية بسيادة لبنان وارضه ارضاء لأطماع الاخرين". كما اعلن المجلس في بيان اصدره رئيس اللجنة السياسية الدولية المطران دانيال ايلي .

الأوروبيون من جديد

اعلن المرصد الفرنسي البرلماني للمحافظة على الحريات الاساسية في لبنان في ٢٦-٧-١٩٩٦ في رسالة عاجلة الى الرئيس جاك شيراك ان "الانتخابات ضمن الظروف القائمة في لبنان لا تتمتع بالحد الأدنى من شروط الشفافية والحرية والعدالة والديموقراطية (...)". وفي الثالث من نيسان ١٩٩٨ اصدر البرلمان الاوروبي وبالإجماع قراراً من اربعة بنود يدعو الى اطلاق كل المعتقلين اللبنانيين من السجون السورية ويربط بين اطلاقهم وعملية الشراكة بين سوريا ولبنان والاتحاد الاوروبي في اطار معاهدة برشلونة . واعرب البرلمان في قراره هذا "عن قلقه على مصير المعتقلين اللبنانيين في السجن السورية وحض رئاسة البرلمان الاوروبي على مناقشة هذه المسألة مع المفوضية الأوروبية، المجلس الاوروبي، والحكومتان السورية واللبنانية (...)".

النواب الأميركيين والفرنسيين: وبناء على الاقتراح المقدم من النائب الأميركي مايكل فوربس الى

الدورة ١٠٦ لمجلس النواب الأميركي في الثامن من تموز ١٩٩٩ , صدر القرار رقم ٢٠٥٦ الداعي الى انسحاب القوات السورية من لبنان تحت عنوان "اعلان استعادة استقلال لبنان سنة ١٩٩٩", ويتألف من ست صفحات ويطلب الادارة الاميركية بالعمل من اجل استقلال لبنان وانسحاب القوات السورية منه.

اما النواب الفرنسيين فقد اصدروا في ١٣ شباط ٢٠٠١ بيانهم الذي اطلقوا عليه أسم "وثيقة النواب الفرنسيين من اجل لبنان حر" والذي تحدث وللمرة الاولى عن "الجيش السوري الذي يحتل بلد الارز ويمنع ارساء مقومات الديمقراطية في لبنان ويرهن حرية قراره وتطرقوا تفصيلا الى القرار ٥٢٠ واطلاق المعتقلين اللبنانيين في سوريا واجراء انتخابات نيابية حرة...

وبعد, هذه عينة من عشرات القرارات الدولية الصادرة عن اعلى المحافل الدولية ومراكز القرار, ودون ادنى مبالغة ربما ينخفض عدد القرارات الصادرة في شأن انسحاب الجيوش الغربية من لبنان واستعادة السيادة والاستقلال وانجاز المصالحة الوطنية قليلا عن القرارات الصادرة في شأن القضية الفلسطينية, وهي تدل على ان لا شرعية دولية للوجود السوري في لبنان, ولا اعتقد شخصيا ان هذه القرارات او الوثائق كانت استجابة لمطالب فئة معينة من اللبنانيين ولا حتى اتجاهات مشبوهة او صهيونية كما يطيب للبعض ان يقول في دفاعه غير المجدي عن واقع لبنان المتهالك.

لقد اصبحت معاناة اللبنانيين معروفة لدى المجتمع الدولي وفي كل الاوساط والمحافل وكل كلام عكس ذلك لا يلقى أي ترحيب, لا بل يلقى الاستهجان وعلامات الخبث والغمز. طبعا يبادر اللبنانيون الى السؤال ولماذا لا يتحرك المجتمع الدولي ما دام يعلم حقيقة الوضع؟ السؤال محق لكن اوروبا الغربية لم تتدخل لأسقاط النظام الشيوعي في اوروبا الشرقية بل جماهير اوروبا الشرقية الجائعة, والمنهكة من الفقر والذل والقمع بجنازير الدبابات والاجهزة الامنية هي التي غيرت وجه التاريخ...

=====